رأي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حول الاقتراح برغبة بشأن قيام الحكومة بإعداد استراتيجية وطنية شاملة تتضمن الآليات والإجراءات اللازمة للتعامل مع التقارير الحقوقية التي تصدر بشأن مملكة البحرين

تثميناً للجهود التي يوليها مجلس النواب الموقر في كل ما يتعلق بالمسائل المتصلة بحقوق الإنسان، ومع كامل التقدير لاعتبارات المصلحة العامة التي يرمي إليها الاقتراح برغبة بشأن: "**قيام الحكومة بإعداد استراتيجية وطنية شاملة تتضمن الآليات والإجراءات اللازمة للتعامل مع التقارير الحقوقية التي تصدر بشأن مملكة البحرين**"، فإنه يمكن إجمال رأي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان فيما يلي:

1- يعتبر وجود استراتيجية وطنية شاملة لحقوق الإنسان في الدولة من الأسس الضرورية المؤثرة في جهودها لتعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان، كونها خطة عمل لجملة من الأهداف الرئيسة محل الاهتمام، تتظافر فيها الجهود الحكومية وغير الحكومية (السلطة التشريعية، المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، مؤسسات المجتمع المدني) لتحقيقها على أرض الواقع من خلال ممارسات عملية حقيقة في هذا الشأن.

2- ونظراً لعنصر الشمولية الذي يجب أن تتمتع به الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، فإن من اللازم أن يمتد نطاقها لكافة مجالات سياسات وإعمال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جانب، وإيجاد آلية واضحة في مجال التعاون مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، من خلال وضع خطة لتنسيق وصياغة التقارير إلى هيئات المعاهدات وآلية الاستعراض الدوري الشامل من جانب آخر.

3- هذا ويمتد نطاق الشمولية أيضاً لإيجاد تعاون مع المنظمات الدولية والجهات الإقليمية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وبالأخص أوجه التنسيق في إعداد الردود على البيانات والتساؤلات وطلبات إرسال ممثلين لها إلى المملكة.

4- ولما كانت وزارة شؤون حقوق الإنسان والتي ترأس اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان المنشأة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (50) لسنة 2012، حيث تنص المادة (3) من ذات القرار على الاختصاصات الموكلة لعمل اللجنة ومنها:

"1- وضع آلية للتنسيق تكفل تحقيق أفضل السياسيات للتعامل مع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.

2- إعداد خطة وطنية لحقوق الإنسان على مستوى الحكومة وعرضها على مجلس الوزراء للموافقة عليها.

3- التنسيق في إعداد الردود على البيانات والتساؤلات الصادرة من المنظمات والجمعيات داخل المملكة وخارجها المتعلقة بحقوق الإنسان".

5- وعليه فإن الأهداف التي يصبو إليها الاقتراح برغبة والمتمثلة في إعداد استراتيجية وطنية شاملة تتضمن الآليات والإجراءات اللازمة للتعامل مع التقارير الحقوقية على أن تشمل تلك خطط متكاملة للتصدي للمغالطات الواردة في تلك التقارير وإظهار الصورة الحقيقة للمملكة، متحققة على أرض الواقع من خلال الاختصاصات المناطة إلى اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان.

6- وفي ذات السياق، فإن الاقتراح برغبة محل الدراسة يحمل في طياته دعوة متأتية من المصلحة العامة إلى ضرورة الإسراع في إعداد خطة وطنية شاملة لحقوق الإنسان على مستوى مملكة البحرين، تتظافر فيها جهود الكافة سواء الجهات الحكومية ذات العلاقة أو السلطات والجهات الأخرى كالسلطة التشريعية بمجلسيها النواب والشورى، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تتخذ من مبادئ باريس مرجعاً قانونياً في إنشائها، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان، ولا يمكن إغفال الدور الذي تلعبه النقابات العمالية والجمعيات المهنية وخاصة تلك التي لها علاقة بالفئات الأولى بالرعاية (المرأة، والطفل، والمسنين، وذوي الإعاقة) في عملية التشاور المجتمعي لبلورة الأهداف الرئيسية لهذه الخطة، كونها جهات بلا أدنى شك ستكون معنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة في خطة العمل المنفذة لها.

7- وبالرغم من عدم اختصاص المؤسسة الوطنية في التحدث باسم الحكومة والرد على الجهات الحقوقية نيابة عنها، إلا أنه من الأهمية بمكان أن يتم وضع آلية للتعامل مع جوانب معينة لحقوق الإنسان، كي لا يكون لتلك المنظمات أو الجمعيات الحقوقية أية حجة أو ذريعة لإصدار تقارير أو بيانات تضر بصورة المملكة، وذلك من خلال الرد على أيه انتقادات بصورة شفافة وواقعية من خلال ما يلي:

- التأكد من وقوع الانتهاك المزعوم والتحقق من مصداقيته، من خلال جمع الأدلة والتواصل مع الجهات الرسمية في المملكة ذات العلاقة.
- إذا ثبت أن الانتهاك المزعوم لم يقع، فيجب هنا العمل على تفنيده وذلك بتقديم الأدلة والبراهين على عدم حدوثه.

- إذ ثبت أن الانتهاك قد وقع ولكن ليس بالصورة التي تم سردها والتي فيها مبالغة كبيرة، فيجب هنا الإشارة إلى الوضع الحقيقي على أرض الواقع، وتوضيح ما تم اتخاذه من إجراء.
- إذا ثبت أن الانتهاك قد وقع بالصورة التي تم ذكرها، فيجب هنا الاعتراف بذلك والعمل على تصحيح الوضع وتقديم الذين قاموا بتلك الانتهاكات للعدالة.
- في جميع الأحوال، يجب التأكد على أنه تم اتخاذ خطوات جادة لمنع تكرار حدوث هذا الانتهاك في المستقبل.

8- ومن الأهمية لكي تنجح مثل هذا التوجه تظافر كافة الجهود سواء الحكومية أو غير الحكومية في المملكة، فالهدف النهائي هو صون كرامة الإنسان والعمل على تعزيز وحماية حقوقه.

★★★★